بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله في كلام العرب اما بحسب مفرداته او بحسب تاليفه فلا حاجة الى تاويل الكلام بعمومه المفرد والمركب قوله منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع الخ فرعية العلم للعلم قد يكون بخصوص موضوعه ويكون ثبوت المجهولات فيه متفرعا على ثبوت محمولاته كالطب بالنسبة الى الطبيعي وقد يكون مبادية مبرهنا فيه كالفقه بالنسبة الى اصوله والمراد من الاصول ههنا لا هذا ولا ذاك بل المراد من الاصول هو الاصالة في ذلك الاحتراز كما اشار اليها بقوله هي العمدة ومن الفرعية خلاف ذلك قوله او من حيث صورها اي على وجه كلي لان اللغة يبحث عن الصور ايضا لكنها انما يبحث على وجه جزئي ثم البحث عن الهيئات الحاصلة بين الكلمتين كادغام اضرب سيدك انما هو باعتبار حصول هيئة ههنا لكل من الطرفين على حدة فيكون بحثا عن المفردات ايضا فان قلت جميع الهيئات التاليفية تحصل منها هيئة للطرفين فيلزم ح ان يبحث في الصرف ايضا عن الهيئات المبحوث عنها في النحو قلت الهيئات المبحوث عنها في النحو لها معنى تاليفي بخلاف امثال هذه الادغام الحاصل بين الكلمتين والمبحوث عنه في الصرف هي الهيئات التي لا تعلق لها بمعنى تاليفي بل هي هيئات للمفرد من حيث هو مفرد وهذا القيد مما لا بد منه اخذه في تعريف الصرف وموضوعه ولك ان تقول البحث عن امثال تلك الهيئات استطرادي في الصرف وليس من مشاكله او يكفي في معرفتها المقايسة على اصول المفردات قوله واما عن المركبات الخ لا اشكال فيه على القول بان موضوع النحو هو الكلام واما على القول بان موضوعه هو الكلمة فلا بد من تعميم المركب للمركب مع غيره بالعموم المجازي قوله فاما باعتبار هيئاتها التركيبية اي الدلالة على معنى تركيبي على ما هو المتبادر فافهم قوله فعلم من المحاضرات وهو علم يعرف منه مقتضيات مقامات الكلام بحسب المعاني وعلم التواريخ من جملة مبادي هذا العلم ومن اراد زيادة التفصيل في تعريفه وموضوعه ومباديه فعليه بمطالعة رسالتنا المعمولة في تحقيق موضوعات العلوم العربية قوله لكونهما يعني اذا كانا عام النحو فالانسب بحالهما ان يكونا تتمة له في قسمه لكنه افردهما في قسم مستقل لكونهما الخ قوله وزعم ان علم الاستدلال ليس مختصا بلغة العرب وليس ايضا مدونا لمعرفتها فعده من العلوم العربية لا يخلو عن التعسف انتهى اقول لا تعسف فيه لان مراد المص من علم الاستدلال هو العلم الذي يعرف منه خواص التراكيب العربية الاستدلالية لا علم المنطق الذي هو جزء من اجزاء الحكمة

الحكمة عام نظره لجميع اللغات بل المقصود الاصلي منه بيان احوال المعقولات الثانية من جهة الايصال الا انه لما لم يغير اصطلاحات ارباب المنطق في هذا الفن الذي يبحث فيه عن خواص التراكيب الاستدلالية من حيث اعتبارها خواص التراكيب العربية توهموا انه جعل علم المنطق جزء من علم البلاغة فقالوا ما قالوا والدليل على ما ذكرناه قول المص في اول علم الاستدلال اعلم ان علم الاستدلال تتبع خواص التراكيب الاستدلالية وقوله في اخر علم البديع وعند علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة واحدة من دوحتها علمت ان تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني انتهى فاقول علم من جميع ذلك ان مراده الاستدلال جزء مخصوص من علم المعاني الباحث عن الكلام العربي من حيث خواصه لا المنطق غايته انه افرده منه وجعله تكملة له للعلة التي ذكرها الشارح كما افرد علم الفرايض من الفقه مع كونه جزء منه بلا شبهة قوله كما في القسم الاول يعني ان الفاء مانع هناك لا يقال صحة تقديم ما بعد الفاء خاصية لاما لانا نقول هذا التقديم انما يجوز لضرورة الفصل بين حرفي الشرط والجزاء فاذا حصل الفصل مرة لتقديم شي لا يجوز تقديم شي آخر فلا يجوز مثلا ان يقال اما زيد طعامك فاكل صرح به الرضي وما نحن فيه من هذا القبيل قوله ولفظا المعاني والبيان اي ليس لفظ العلم المضاف داخلة في الاسم العلم يرشدك اليه ثبت في قول المص قوله في بيان معلوماتها قال في الحاشية وانما قال معلوماتها لان العبارات المخصوصة في بيان تلك المعلومات لا في بيان الادراكات المتعلقة بتلك المعلومات فح اما ان تجعل لفظ علمي بمعنى معلومي او تقدر ههنا مضاف اي في معلومات علمي المعاني والبيان انتهى اقول لا حاجة الى تقدير المعلومات ولا الى تاويل علمي بمعنى معلومي لان العلم بمعنى الفن كما يطلق على الادراكات يطلق على المعلومات اي المسائل ولو قال المراد من العلم هو المسائل لاستقام الكلام بلا تحمل تامل قوله لكل واحد من جزئيه ان قلت ان كل واحد اذا كان مظروفا يكون المجموع مظروفا فالان المجموع ليس الا عين الاحاد فلا يندفع بما ذكره ظرفية الشي لنفسه قلت المحال هو ظرفية الشي لنفسه لظرفية واحدة واما ظرفيته لنفسه بظرفيات متعددة بالنسبة الى كل واحد من اجزائه بحيث يكون لكل من الاجزاء ظرفية على حدة فليس بمحال واستوضح من حال الحد والمحدود فان مجموع التصورات باعتبار وقوعه واحدا بعد واحد في الذهن بالحركات الفكرية وباعتبار ترتب وقوعه كذلك تحصل في الذهن جملة محدود فان الحد والمحدود واحد بالذات متغايران بالاعتبار

وقس عليه الحال فيما نحن فيه تامل فانه دقيق **قوله** والحد عنده اعلم ان حقيقة كل علم من المعلوم المدوّ
هي القضايا المذكورة في ذلك العلم بل احكامها كما ستعرف من حيث يتعلق بها البيان ومن هذه
الحيثية تسمى تلك القضايا مسايل ولذلك قالوا المسايل هي القضايا المدللة فالاضافة الى
البيان داخلة في الفن واما ذات البيان فخارج عنه ثم ان اسم الفن يطلق على مفهوم اجمالي
شامل الى ملحوظ به جميع اجزائه على وجه الاجمال وذلك المفهوم الاجمالي اما ماخوذ بالقياس الى
جميع المسايل التي هي حقيقة العلم واما ماخوذ بالقياس الى تصديقاتها واما ماخوذ بالقياس
الى الملكات الحاصلة من تلك التصديقات اطلاق الفن على كل من تلك المفهومات الثلثة بالاشتراك
اللفظي وهو اعني قولهم اسم الفن قد يطلق على المسايل وقد يطلق على التصديقات وقد يطلق على
ملكات اى قد يطلق على المفهومات الثلثة الاجمالية الماخوذة من تلك الامور الثلثة وتلك المفهومات
الثلثة قد يعتبر فيها خارج الفن كغاية كما اذا وضعت اسم الفن لمسايل غايته كذا وقد لا يعتبر الخارج
كما اذا وضعته لمسايل موضوعها كذا من حيثية كذا او محمولاتها كذا ويسمى الاول جهة وحدة عرضية
والثاني جهة وحدة ذاتية وقس عليه المفهوم الماخوذ بالقياس الى التصديقات او بالقياس
الى ملكاتها فان اعتبر الخارج فالحد الاسمي للفن ليس الا هذا المفهوم المعتبر فيه الخارج حتى يكون
التعريف ح بمفهوم لم يعتبر فيه الخارج رسما اسميا وان لم يعتبر الخارج فالامر بالعكس
ومن هذا ظهر ان ما يقال من ان التعريف بجهة الوحدة الذاتية حد اسمي والتعريف بجهة الوحدة
العرضية رسم اسمي ليس بصحيح على اطلاقه ثم المفهوم من كلام القوم هو ان المسئلة نفس القضية
الا ان هذا القول وقع منهم على وجه التسامح اذ نظر التحقيق يقتضي ان يكون المسايل عبارة
عن نفس الاحكام اى النسب التامة المطلوبة بالبيان كما سيصرح به الشارح فان حقيقة الفن
نسب تلك القضايا المذكورة وكل واحد من تلك النسب جزء من الفن غير محمول عليه والمركب
من الاجزاء الغير المحمولة كالمركب من الاجزاء المحمولة في انه لا يعلم ايضا بحقيقته الا بمعرفة حقيقة
ما يتركب به على ما صرح به الشيخ الرئيس في الحكمة المشرقية ومعرفة تلك النسب بالكنه
حصولها في الذهن بصورها الاذعانية على وجه كونها مرآة لتعرف الحال للطرفين وذلك ان
كل معنى لا يتعقل الا بتعقل الغير ويكون آلة لملاحظته وتعرف احكامه فهو بحيث لا يمكن ان
يلاحظه العقل بالعنوان الكلي ذاتيا كان او عرضيا لان تلك الملاحظة يقتضي الاستقلال
في التعقل كما لا يخفى على الاذهان الوقادة عند تجريد النفس عن الالف والعادة وتعينه ليس

ليس الا بما هو مرآة له لا بتعين زايد على ماهيته اذ لا ماهية له بل هو متعين بحيث نعم قد يعتبر
العقل معاني اخر متناسبة لتلك المعاني الغير المستقلة ويلاحظها العقل بالعنوانات
الكلية الذاتية والعرضية ويحكم عليها احكاما صادقة لا يتضح بها احكام تلك المعاني الغير المستقلة
وبواسطة تلك المعاني يوضع لها الالفاظ لا على وجه عدم الوضع والموضوع له مقابل على
وجه العموم الوضع وخصوص الموضوع له لان تلك الخصوصيات لا يمكن ان يوضع لها
اللفظ على عموم الموضوع لها اذ لا مفهوم يشارك فيه تلك الخصوصيات حتى يوضع لها اللفظ
لخصوصية خصوصية بالاشتراك اللفظي لعدم تناهي الخصوصيات فتعين الوضع بسبب
مفهوم كلي متناسب لتلك المعاني الغير المستقلة يتضح به احوالها بما تشارك الخصوصيات
فيه فيكون اللفظ بسبب هذا العنوان الكلي المتضح بسببه حال كل من الخصوصيات تلك المعاني
موضوعا للكل من تلك الخصوصية البحتة فظهر من هذا ان يكون الموضوع له خاصا بعموم الوضع انما
هو في المعاني الغير المستقلة لكونها خصوصيات بحتة لا تشاركها في عنوان كلي حتى
يوضع له كوضع اسم الاجناس والمعاني الغير المستقلة اما ان يكون تمام الموضوع له لمعاني
الحروف او جزء الموضوع له كما في الافعال والاسماء التي يتضمن معنى الحرف كالموصولات
والمضمرات واسماء الاشارة وغيرها والالفاظ الموضوعة لكل منها موضوعة بعموم الوضع
وخصوص الموضوع له ثم انه قد يظن ان تلك المعاني المتناسبة هو عين تلك المعاني الغير
المستقلة فيقال ان تلك المعاني ~~الغير المستقلة~~ قد يلاحظ بالمرآتية وقد يلاحظ بالاستقلال
وذلك ظن فاسد وقول كاسد لان شان تلك المعاني عدم الاستقلال فلا يمكن ملاحظتها
بالاستقلال الا بخروجها عن شانها فلا يكون هي هي فغير المستقل لا يتعقل بالكنه الا بتعقله
مرآة لملاحظة الغير ومن تلك المعاني ما صورته المطابقة المحاذية له صورة اذعانية لا صورة
تصورية ساذجة ومثل ذلك لا يعقل بالكنه الا بحصول الصورة الاذعانية له وذلك هو
النسب التامة الجزئية للقضايا المذكورة فيه والصور الاذعانية بل هو صور كل من المعاني
الغير المستقلة التعقل لا كلية ولا جزئية لان الكلية والجزئية من عوارض الصور التصورية اى وحدة
التي ليست مرآة لتعرف احكام الغير لانك قد عرفت ان تلك المعاني لا يمكن ان يلاحظ
بالعنوان الكلي فلا يعرض له كلية وكل معنى لا يمكن ان يعرض له كلية بتجريد مشخصاته لا يمكن
ان يعرض له جزئية بضم المشخصات فحد حقيقة العلم الصور الاذعانية لمجموعات قضاياه

ولاينافي ذلك قولهم الجزئي ليس بكاسب ولامكتسب لما عرفت ان تلك التصور ليست بجزئية
ولاكلية ولاينافي ايضا قولهم الحد تصور يكتسب به تصور لان معناه الحد الذي ليس بتصديق للنسبة
بين الشيئين من حيث هو تصديق للنسبة يكتسب به تصديق آخر مغاير للاول كما في القياس
والتصديقات الحدية فيما نحن فيه منظورة بحسب ذواتها فانها باعتبار تفصيلها حد وباعتبار اجمالها
محدود فالتصور التصديقية ههنا جار مجرى الصور الكلية في ساير الحدود وتامل فانه دقيق فظهر مما
ذكرنا ان الحد الحقيقي للعلم ليس بتصور مائة وهو ظاهر ولا بتصور التصديقات المتعلقة بها لان
تصور التصديقات كتصور صورة الجنس وصورة الفصل في ساير الحدود ولا يخفى ان العلم
بالمحدود انما يحصل بصورة الجنس والفصل لا بتصور صورتها الحاصلتان في العقل وقول
الشريف واما حده الحقيقي الخ فيه ما فيه وهذا الذي مما ذكرناه لم يقرع به سمع الزمان الى هذا
الآن الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله قوله كما يشعر به الاشعار
انما يحصل به اذا اريد بالمعاقد الموضوعات والمبادي كما اشار اليه في الحاشية الا ان الظاهر ان
يراد من المعاقد الامور الاجمالية الكلية التي ينضبط بها المسايل المتصلة وتعرف بها على وجه كله
يظهر ذلك بتتبع ما صدره في اوايل كتابه وفنونه وايضا المتبادر من قوله لضبط معاقدها والكلام
فيهما بعدم الضبط على الكلام فيهما ولا يخفى ان ضبط المبادي غير متقدم عليه بل المبادي مذكورة في
اثناء بناء المسايل بلا تقدم ضبطها عليها وقد تكلف الشريف لبيان ضبط المبادي قبل الكلام فيما سيجي
في حاشيته اولها قوله في ضبط بيان الخ لكنه ليس بذلك قوله اي المقدمة يريد ان المقدمة مبتدا
حذف خبره وهو قوله في بيان الخ كما صرح به في الحاشية لكنه لا يخ من نوع ركالة لان المراد من
المقدمة هي المقدمة المعهودة بكونها في بيان احدهما والغرض فيهما فلا حاجة لان يخبر عنها بكونها
الخ بل المقام مقام الاخبار عنها بانها اي طايفة هي من طوايف الالفاظ المذكورة في هذا الكتاب
لانه لا عين المقدمة بما هو المقصود منها احتيج الى تعيين ذاتها فكانه قال المقدمة هذه الالفاظ المذكورة
الى اول الفصل الاول فلما سد قوله اعلم الخ المقدمة مبتدا الخبر محذوف ويجوز ان يكون خبر
مبتدا محذوف اي هذا هي المقدمة اشارة الى ما في الذهن ونحو ذلك من وجوه الاعراب
والاظهر عندي ان يقال الغرض من ذكر لفظ المقدمة مجرد اخطارها بالقلب بتذكرها عند
الشروع فيها وليس لها محل من الاعراب كما صرح به شراح المفصل بان لفظ الفصل انما ذكر لمجرد
الفصل بين سابقها ولاحقها فلا محل لها من الاعراب قوله وفيه فوايد لا يخفى ان ما ذكره الشريف

الشريف من الفوايد ليست بنكتة المجاز اذ هذه الفوايد تحصل ايضا بان يقال هو المعرفة الحاصلة بتتبع
خواص الخ فنكتة المجاز هي الاشارة الى ان هذا العلم لشدة احتياجه الى التتبع كانه نفسه والاظهر
ان يقال مراد السكاكي من قوله تتبع خواص التراكيب ان علم المعاني مسايل او علم بمسايل او ملكة
حصلت من تتبع خواص التراكيب لا انه علم بخواص حاصل من التتبع وقوله في اخر علم المعاني معرفة
الخواص محمول على المسامحة لان المقام هناك ليس مقام تحقيق الحد فافهم واما صفة لها او حال اقول
كل منهما لا يخ عن شي اما الاول فلانه لا حاجة الى تقييد الخواص بها لاخراج الغير لانه بين مراده بقوله
واعني بالخاصية اللهم الا ان يقال تقييده بها قرينة للمراد ههنا فيكون صفة موكدة او يقال التعبير بالخاصية
المقيدة وكل منهما خلاف الظاهر واما الثاني فلانه يكون ح حالا موكدة لا ليس في الخواص شي يكون
تارة في الافادة وتارة لا فيها بل بعضها في الافادة قطعا وبعضها في غيرها والحال الموكدة قرينة من
الصفة فيلزم ما يلزمها وايضا المقصود من هذا الكلام بيان قيد حيثية الموضوع وهو كون البحث
افادة من تلك الخواص من حيث اللفظ اياها وعلى الوجهين لا دلالة عليه في اللفظ الا بنوع اشعار بعيد لا يلتفت
اليه في التعريفات وقيل لا بعد ان يجعل الظرف متعلقا بنسبة الخواص الى التراكيب اي خواص ثبت
لها ويعرضها من جهة الافادة ويرد عليه ما يرد الوجهين والاظهر ان يقال انها ظرف للتتبع بمعنى المعرفة
فكانه قال معرفة الخواص من جهة التراكيب اياها وعلى هذا يندفع الاشكال بحذافيره ويصح عطف قوله وما
يتصل بها على الافادة وارجاع ضميرها اليها ايضا بلا تكلف ثم الظاهر ان تعريف علم المعاني غير شامل
للتكملة يدل عليه تعريفه لها على حدة وافرازه اياها وقوله الكلام في تكملة علم المعاني فح يكون قوله اي في
باب الافادة مقابلا لقوله في الاستدلال في تعريف التكملة قوله وانما احتيج لا حاجة في اخراج ما
ذكره اليها لانه يخرج امثاله بتفسير المراد بالخاصية فيما بعد قوله خصصت بالمعاني اي المعاني مطلق
سواء كانت الاوايل والثواني وقوله في تفسير الخاصية لا لغرض التراكيب الخ يخرج التراكيب المعاني الاول
قوله فكانها محيطة بها اقول فيه فايدة اخرى وهو الاشارة الى ان المقصود الاصلي من الكلام افادة لاصل
المعنى وتاديته وخواص التراكيب معتبرة في تلك الافادة بحسب المقامات التي تودي اصل المعنى فيها فهي
عوارض يعترض عند قصد افادة اصل المعنى وتاديته ومفادة منه قوله وضميرها الظاهر رجوع الضمير
الى الخواص لان المتبادر من قوله وما يتصل بها جعله من لواحق ما يتعلق به المعرفة وتوابعه والمشهور
في امثاله رجوع ضمير اللواحق الى الاصول ولا مانع عنه فيما نحن فيه لان الاستحسان والاستهجان
يتعلقان بالخواص المفادة من حيث افادتها اللهم الا ان يقال متعلق الاستحسان والاستهجان هو التراكيب

الصلة هذا بعد قصد حصول السويق من ابهام الموصول وحصول الصلة اى المراد من السويق الخاص
وهو لا يحصل الا به فلا يرد تحصيل هذه الفايدة بقولنا الامر الذى يجرى فيه الناس او الامر
المحل للناس او غير ذلك قوله بعد التوجه والانتظار خصوصا اذا كان مع ذكر ارغب قوله
وفى هذه الاعتبارات كثيرة مثل ان تريد اظهار علمك ما بصلة كقولك الذى اعاننى شاكا فيه
او يريد ان لا يعلم اسمه احد كقولك الذى قتل زيدا ويريد عموم الحكم كقولك الذى يكرمنى
قوله وتلك المعانى الخ حصول هذه المعانى يتوقف على ملاحظة المسند اليه بعنوان الصلة
بالاصالة لا لغيره فلا يرد تلك المعانى يمكن حصولها بطريق اخر غير الموصول ولو سلم حصولها
من الغير والذى يحصل من الموصول من تلك المعانى انواع خصوصية ههنا لا يحصل
الا به وللخواص عرض قابل للشدة والضعف قوله الى غير محسوس اى ما ليس من شانه
ان يحس به باحد الحواس الخمس الظاهرة والى محسوس غير شاهد وعدم المشاهدة اما
لكونه مما لا يتعلق به الحس البصرى وان كان محسوسا باحدى باقى الحواس او لكونه غير
حاضر عند المخاطب وان كان مما يتعلق به الحس البصرى فالجعل بمنزلة المحسوس
الشاهد الخ مجرد هذا الجعل والتنزيل لا يجعل اللفظ مجازا لان المجاز هو اللفظ المتجاوز
عن معناه الاصلى الى معنى اخر بسبب العلاقة بينهما فاذا استعمل فيه يستعمل اليه من
المعنى الاصلى بصرف القرينة اليه وفى هذا الجعل والتنزيل لا يكون كذلك بل يستعمل اللفظ
فيما يراد فيه بادعاء الموضوع له بضرب من التاويل فاللفظ حقيقة كالمجاز العقلى ∴
والاستعارة التخييلية على مذهب الجمهور والترشيح على ما سيجى بيانه فى علم البيان
وايضا بمجرد هذا الجعل والتنزيل لا يكون الكلام من خلاف مقتضى الظاهر ما لم يكن ملزوم
كونه الغير المحسوس الشاهد بمنزلة الشاهد فقرا دم الكلام حتى يكون كناية على ما تحقيقه
قوله الى الاحصار اى الاحضار لخصوصية المعينة كما اذا اريد احصاره وكذلك
الاحلا اقل من الاحصار بلام العهد الذهنى كما يقول الشخص الموجود او غير ذلك مما لا
يستحق فى صدقه على جميع الاشيا قوله والاستعمال المراد من التناول التناول الماثى
عن عدم تعيين مراد المتكلم عند المخاطب لا لتناسبه بغيره وان كان معينا فى نفسه
قوله بسبب اقترانه بالاشارة الحسية اى التى تكون بالجوارح المواضع التى يلتبس
فيها المشار اليه بغيره والا فلا يلزم اقتران استعمال اسم الاشارة باشارة الجوارح

الجوارح كليا وقوله الملمس بوساطة الاشارة اليه حسا يجوز ان يراد به معنى الاشارة الحسية
غير المستعملة التى هى جزء مفهوم الاشارة ويجوز ان يراد به الاشارة العقلية التى يقترن
باسماء الاشارة لكونها ملازمة بمعناها فان المتكلم او لاحظ معانى اسماء الاشارة يستلزم تلك
الملاحظة عنه الاشارة الحسية العقلية فى عضو من اعضائه قوله ضمير المتكلم لا يتصور بطريق ∴
اشتباه له فلا بد ان يعيد الكل التمييز عند الحس البصرى بتوجيه الى المسند اليه حتى يخرج ضمير
المتكلم او بعيد المقام كما ان لم يكن طريق اخر الكل التمييز غير الاسم الاشارة قوله جعله حالا موكدة
اولى بناء على ادعاء اشتهاره بذلك فى ضمن هذا الاسم قوله حال اخرى اى موكدة ايضا ∴
ويجوز فى حواشى المطول كونه خبرا ثانيا لهذا او كونه متعلقا مفردا لكن جزء له المعنى يقتضى ما
اختاره ههنا لان المناسب للمقام كونه من ال شيئان مشتهران فافهم قوله والضال بتخفيف
اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر والسلم شجرة القضاء وهى كل شجر معلولة شوك واحدها
عضاية وعضه وعضة بحذف اليا الاصلية قوله بحر يتى يحتمل ان يكون جملة لا محل لها من
الاعراب ويحتمل ان يكون من جملة المقولة ايضا قوله واذا تامل يتخلص حيف الاولى
ان يقول طيف حيف ليكون مبالغة بحسب المعنى مع تحسين اللفظ وتاييد ما قصده
من النكتة فافهم قوله وفيه رعاية المشاكلة علم منه انه يجوز اعتبار المشاكلة لما بعده فيجوز حمل
بيت ابى التمام عليها وهو قوله لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى
فاندفع ما توهمه القوم فيه من القبح على ما سيجى بيانه فى البيان قوله او التفت اليها اى توجهها
وليس مراده العبادة المصطلح قوله يجب الاثبات واما على التوجيه الثانى فيجب لعينه
لانه يكون من صفة الغاية بعلاقة الجرح سقوط اليا قوله به هذا الباء للمصاحبة قوله الحمار الاهلى
العير يطلق على الاهلى والوحشى وتعبيره بالاهلى من جهة الاضافة الى الحى وانثى العير عيرة وجمعه اعيار
ومعهوراه وعيوره قوله ثم اورد اسم الاشارة لا يقال هذا المقام مقام ضمير الغايب بحسب
مقتضى الظاهر لان المسند اليه مذكور قبله فايراد الاسم الاشارة يكون على خلاف مقتضى الظاهر
المذكور فيما سيجى فلا يناسب ذكره ههنا لانا نقول صح ايراد الشى لا يجعل المقام مقام ذلك
الشى بحسب الظاهر ما لم ينضم اليه مرجح بان يكون المقام مقام ذلك المرجح بحسب الظاهر والمقام ههنا

مقام المكمل التميز بحسب الظاهر لا مقام مرجع ضمير الغايب وان صح ايراده فافهم فانه نافع
فی مواضع قوله فان جعل الخ قد تحير شراح كتب المعانی باجمعهم فی بيان المعانی الزايدة
فی هذا المقصد فوقعوا فی حيص بيص وبعد فوالوی سيانی كلها ولم يات احدهما يشفی العليل
او يروی الغليل مع ان بيانها مبنی علی حرف واحد وذلك ان القرب الذی هو مدلول
اسم الاشارة هو القرب المستقل الملحوظ بكونه مراه الملاحظة للغير ويقصد بافادة هذا
المعنی بيان قربه المكانی ای يراد به انه فی ای مكان من الامكنة القريبة والبعيدة والمتوسط
ولا شك ان هذا المعنی زايد علی معنی اسم الاشارة غايته انه لازم له لدونا عقليا فيكون
فی حكم الخواص الاستدلالية الممتاز فی امثاله البليغ عن غير البليغ يكون البليغ قاصدا
الالة اللفظ عليه دون غير البليغ كالاختصار اللازم للحذف علی ما مر بيانه فی صدر الكتاب
او يقول المعنی الزايد هو بيان الحال الحاصل له فی القرب لا بيان القرب حيث لم يقل
من القرب ليكون بيانا له ای الحال الحاصل له فی باب القرب من جهته وهذه الحال
كررناه عدة فی قته من الصدر وخفايه فی بعده عنه وقس عليهما المتوسط ای
الاصل الخ الاصل هو الذی يتفرع عليه فروع ان لا يكون لك اوسا معك طريق آخر اليها
لا يتفرع عليه فروع ولهذا خص الاصل بما ذكره من الحاجتين قوله فيما اسند اليه الموصول
عبارة عن المجهول وفی اسند ضمير راجع اليه ای فی اثبات المجهول اليه اذ هو الذی مر ذكره
قوله لنوع قرب الخ هذا مذكور علی وجه التمثيل لان سبب انار كمال العناية ليس منحصر
فی ذلك قوله تشبيها للمراتب الخ ويستتبع هذه النسبة دنو المرتبة بالقرب المكانی فيقصد
من لفظة هذا قرب المرتبة علی سبب المجاز فيدل علی التحقير بالاستتباع قوله والا لم يكن فيه تحت
فان قصد التحقير او التعبير نفسه لم يستعمل فيه لفظ هذا بل المستعمل فيه دنو المرتبة التی يلزمه قصد التحقير
نفسه وارادة القرب من هذا الذی يتفرع عليه ما يتفرع اعم من ارادة القرب علی وجه الحقيقة
او المجاز اذ الخواص كما ترتب علی المعنی الحقيقی ترتب علی المعنی المجازی والكنائی ايضا
وان كان المعنی المجازی او الكنائی يجوز ان يكون من الخواص التی يسيها المص فيما سيجیء
بالنصوص وقس علی ما ذكر بعد المرتبة التی يستفاد منه التعظيم فظهر كما ذكرنا جميع ما يتفرع
مع ما يتفرع عليه كما كمل التميز وكمال العناية غايته ان المتفرع عليه فی هذا معنی مجازی ولا ضير
فيه لما عرفت انفا هذا ثم التحقيق ان التحقير او التعظيم مما يمكن فهم من القرب المكانی او

او بعده بالمناسبة الخطابية كما لا يخفی علی من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا حاجة الی ما ذكره
الشريف من سببية المراتب المعقولة فی فهمهما كليا فيكون المتفرع ح فيما يجتمع مع المقترن عليه
بلا شائبة اشتباه والدليل علی ما ذكرناه ان المص اعتبر سبب المراتب المعقولة فيما اذا
صح فيه فيما اذا لم يتصور فيه اعتباره للمسامح كما فی قوله ذهابا الی بعده ورجه وفی قوله رفعا
بمنزلته لا فيما لا يجوز فيه اعتبارها كما فی الامثلة السابقة فيهم منه ان التحقير والتعظيم مما يمكن
فهم من مراتب المسامحة فی المقامات التی يصح اعتبارها قوله هون ای يا قوم ح يجوز
ان يكون المنادی علی هذا التقدير ايضا محذوف وينكر ح للاشارة الی ان هذا العد لا يخفی
بعجب دون عجب فتخصص كل من التوجيهين وبكل من التقديرين مما لا يخلو عن التحكم تامل قوله
وايراد المثالين بل الامثلة الثلاثة اللهم الا ان يقال انه لم يعد قوله تع وما هذه الخ من الكونه غير
قطعی فی التمثيل علی ما ذكره وليس بذلك بما يفسره الخ قال فی الحواشی اعلم انه جعله وايضا
يلزم الفصل بين هذا وصفته وذلك غير جايز عندهم قوله الدعاء بضم الدال مصدر الداعی
بمعنی الباعث قوله لاجل الصفات السابقة فاذا لوحظ فی النكتة يسبق ذكر الموصوف
مع صفته فقد لوحظ فيها العدول عن ضمير الغايب بعد ملاحظة المقام مقامه بخلاف العناية بتمييزه
فانه لا يجوز بحسب فی تحصيله ملاحظة سبق ذكر المسند اليه بذاته وصفاته فافهم واما عدم حصول
هذه النكتة بضمير الغايب فان ضمير الغايب يشير الی ذات الموصوف بلا ملاحظة الصفات
معه بخلاف اسم الاشارة فانه تحضر جميع ما ذكر من الذات والصفات يعرف ذلك بالتامل الصادق
قوله وقول الشاعر اخوه وان عاش لم يقعد حقيقا دوما قوله نكتة اخری قال فی الحواشی مثل
ان يقصد من اسم الاشارة الواقع موقعه ای موقع اسم الاشارة لا موقع ضمير الغايب حتی
يكون من خلاف مقتضی الظاهر قوله نفس الحقيقة ای ملحوظا بذاته ومفهومه فلا يرد النقض بقولنا
طبيعة الانسان او ماهيته كذا وجميع الرجل او كله كذا فان معنی تعريف اللام الخ اعلم ان اسم الجنس
موضوع للماهية المجردة واللام موضوعة للاشارة اليها من حيث هی حاضرة فی الذهن ولو كانت
الماهية من حيث هی لا كلية ولا جزئية ولا مستغرقة لافرادها ولا حصة معينة ولا افرادا بل كل منها
باعتبار لها تكون الماهية بحسبه عين تلك الامور فالماهية من حيث هی هی بدون انضمام الاعتبار

لا هي الموضوع لها اسم الجنس لا غير لكن لما امكن ملاحظتها مع واحد من تلك الامور دل اسم الجنس
على واحد منها دلالة عقلية بحسب قرائن المقام وقصدة البلغاء في مقامه فان قلت لم كان
دلالة اسم الجنس على تلك الامور عند تعريفه باللام ولم يكن عند تجريده عنها قلت لان
معنى اللام لما كان اشارة الى حاضر في الذهن والحضور فيه ليس الا باحد هذه الامور فيلاحظ
بواحد منها بحسب القراين والمقامات فتصور الدلالة عليها بخلاف المجرد عن اللام فان معنى
اسم الجنس ليس بمشار اليه فالملحوظ بالذات منه نفس الماهية من حيث هو لا عرفا لفرد يلاحظ
بالتبع وبلا اشارة اليه وتعيين له فالنكرة ما يدل على الفرد الغير المعين دلالة عقلية فلذلك
يورد النكرة في المقام الذي يقصد بالحكم فيه الدلالة على الفرد لا على التعيين ثم التفصيل
في هذا المقام هو ان اللام موضوع لمحض الاشارة الى المتعين من حيث هو متعين بلا
اعتبار ذات المعين في الموضوع له ولذلك امتاز من ضمير الغائب ولم يقتض سبق ذكر المتعين
ولم يعد اسما بل جعل من الحروف لان تلك الاشارة معنى مستقل التعقل في نفسه وتعقل
اشارة اليه فاذا ادخل اللام يكون معناها مشارا اليه من حيث هو ظاهر في الذهن ومعنى
النكرة هو الماهية من حيث هي فاذا اعتبر حضور الماهية في الذهن تكون الماهية ملحوظة باحد
الامور الاربعة اما بنفسها في الذهن بفرد ما لا على التعيين فيكون الفرد الغير المعين الذي لوحظ من
حيث انه معهود في الذهن منظورا بالذات ومشارا اليه باللام وتعيين ملاحظة الماهية بهذا
الاعتبار انما هو من قرينة المقام والدلالة عليه دلالة عقلية بمعاونة القرينة بقصده البليغ في مقامه
او لتعينها لفرد معين خارجي او افراد خارجية مشارا اليها من حيث هو كذلك فيدل عليه المعرف
باللام دلالة عقلية بحسب القرينة ويقصده البليغ في مقامه او تعينها من حيث هي طبيعة
كلية ممتازة في نفسها عن ساير الطبايع من غير اعتبار تقييده وتعينه لفرد ما او افراد بعينه مشار
اليه من حيث هو كذلك ويدل عليه المعرف دلالة عقلية بحسب قرينة تدل على تلك الملاحظة
ويقصده البليغ في مقامه او تعينها بجميع افرادها على العموم والاستغراق يشار اليها من حيث
هو كذلك بحسب القرينة فيدل المعرف عليه دلالة عقلية فيقصده البليغ بحسب المقام سمي
الاول العهد الذهني والثاني العهد الخارجي والثالث عهد الحقيقة والرابع عهد الاستغراق
فتعريف اللام بمعنى اسم الجنس باعتبار حضورها بالتعينات المختلفة وتلك التعينات
المختلفة خارجة عن مفهوم اسم الجنس مدلولة عليها عند دخول لام التعريف بحسب مقارنة
القراين على خصوصية كل من تلك التعينات ولذلك عدت من خواص المعرف باللام
وغاية ما لزم مما ذكرناه ان يكون تعريف النكرة باعتبار تعيناتها المختلفة الخارجة عن المفهوم

المفهوم التي تدل على خصوصية كل منها قرينة المقام ويقصد بحسبها ولا فايدة فيه بل
معنى التعريف بل معنى التعريف باللام ليس الا هذا فاندفع ما يقال ان معنى اسم الجنس
الماهية ومعنى اللام الاشارة الى ما هو معنى الاسم فمن اين الدلالة على الحقيقة
او العهد الخارجي او الاستغراق بلا احتياج الى ما تحمل الشريف في حواشي المطول من
ادعاء وضع آخر لاسم الجنس المخصوص بالوضع العام من التمحلات التي يظهر عند الرجوع
الى ما ذكره هنالك هذا واما علم الجنس فهو موضوع للماهية الحاضرة في الذهن
بتعينه لفرد لا على التعيين والفرق بين الاسد المعرف بلام الذهن وبين اسامة
الى ان الاسد يدل على الماهية الحاضرة في الذهن بتعينها بفرد لا على التعيين
وعلى الاشارة اليها من حيث هي كذلك وهذا التعيين مستفاد فيه من القرينة
ومدلول بالدلالة العقلية بخلاف اسامة فانها موضوعة لها بلا اعتبار الاشارة
اليها من حيث هي كذلك والتعيين مدلول لها بالدلالة الوضعية وجزء من مفهومه ونسبة
اسامة الى الاسد نسبة زيد مثلا الى الضمير الراجع اليه باعتبار ان كلا منهما للمعين
بعينه لكن اعتبر في ضمير هو حيثية حضوره بحسب الذكر ولم يعتبر في زيد بل وضع
لذات المعين فقط فكذلك اعتبر في وضع اسامة ذات المعتبر بحسبها اعني ال
الجنس المعين في الذهن الملاحظ بفرد ما والنكرة ملحوظة فيه فرد ما لكن لا يلاحظ به
الماهية فيها بكونها متعينا بجنسها ملحوظا بفرد ما مع ان ملاحظة الفرد فيها من الخارج
لا لكونها جزء مفهومها كما في علم الجنس فعلى هذا يمكن ان يراد من قوله في بيان مقام
العلمية احضاره بعينه اعم من الجنس والشخص ليتناول كلا من الاعلام الشخصية
والجنسية وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه مما لا يطلع عليه احد من الانام

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا
ان هدانا الله تمت بعون الله
وحسن توفيقه

نهاية المخطوطة

END